



## الجُمْل بين المحل من الإعراب وعدمه عند المفسرين (دراسة تطبيقية على نماذج من القرآن الكريم)

أ.د. هدى بنت سعيد محمد البطاطي  
أستاذ النحو بقسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية  
السعودية  
البريد الإلكتروني: [halbatate@kau.edu.sa](mailto:halbatate@kau.edu.sa)

### الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على نماذج من الآيات القرآنية الكريمة التي تحتل فيها الجمل التركيبية أكثر من موقع إعرابي، وتتبع إعراب الجمل التي تحتل المحل وعدمه لاختلاف آراء المفسرين في توجيهها، حيث تتضافر عدد من القرائن النصية والتركيبية والدلالية في تعدد التوجيه النحوي، كما تتعدد الأنماط التركيبية التي يظهر فيها ذلك التعدد.

الكلمات المفتاحية: الجُمْل، الإعراب، المفسرين.



# Sentences and Their Grammatical Functions According to Quranic Commentators (An Applied Study on Examples from the Holy Quran)

**Prof. Dr. Huda bint Saeed Muhammad Al-Batati**

Professor of Grammar, Department of Arabic Language and Literature, Faculty of Arts  
and Humanities, King Abdulaziz University, Kingdom of Saudi Arabia

Email: halbatate@kau.edu.sa

## ABSTRACT

This study aims to examine examples from the Holy Quran where sentences can be interpreted in more than one grammatical function. It explores the grammatical analysis of sentences that are open to interpretation, based on the differing opinions of Quranic commentators. A number of textual, syntactic, and semantic indicators contribute to this multiplicity of grammatical interpretations, and the syntactic patterns that reveal this multiplicity are diverse.

**Keywords:** Sentences, Grammatical Analysis, Commentators.



## مقدمة

يتعدد التوجيه الإعرابي للجمل فتحتمل أكثر من موقع إعرابي، وقد يتعدد كذلك التوجيه النحوي لبعض الجمل فتحتمل المحل وعدمه، وتتضافر عدد من القرائن النصية والتركيبية والدالية في تحديد أرجحها، ويتضح هذا النوع من التعدد في عدد من الأنماط، منها:

**مجيء الجملة المسبوقة بجملة تامة أو شبه تامة؛** وتبعاً لذلك يختلف في إعرابها لاحتمال ارتباطها بعلاقة نحوية بما قبلها أو لا، ومن ذلك تعدد أوجه إعراب الجملة المشتملة على ضمير يعود على متقدم بعد جملة تامة كما في (هم فيها خالدون) في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [البقرة: ٣٩]؛ فـ "الجملة الاسمية بعد في حيز النصب على الحالية لورود التصريح في قوله تعالى: ﴿أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ خَالِدِينَ فِيهَا﴾ [التغابن: ١٠]، وجوز كونها حالاً من (النار) لاشتمالها على ضميرها، والعامل معنى الإضافة أو اللام المقدرة، أو في حيز الرفع على أنها خبر آخر (لأولئك) على رأي من يرى ذلك... ويحتمل أن تكون مفسرة لما أبهم في (أصحاب النار) مبينة أن هذه الصلبة لا يراد منها مطلق الاقتران بل الخلود فلا يكون لها إذ ذاك محل من الإعراب"<sup>(١)</sup>.

ف(هم فيها خالدون) جملة اسمية تحتمل ثلاثة أوجه:

**الوجه الأول:** (هم فيها خالدون) جملة في محل نصب حال من (أصحاب)؛ بدليل قوله: ﴿أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ خَالِدِينَ فِيهَا﴾ [التغابن: ١٠]<sup>(٢)</sup>، وأجاز بعضهم أن تقع حالاً من (النار) لاشتمالها على ضميرها<sup>(٣)</sup>، فيما نقل الأنباري<sup>(٤)</sup> عن بعضهم عدم جواز ذلك؛ لأن الحال لا تقع حالاً من المضاف إليه؛ إذ لا عامل في الحال<sup>(٥)</sup>، ويرده أن العامل في الحال كما يقول العكبري - معنى الإضافة أو اللام المقدرة<sup>(٦)</sup>.

**الوجه الثاني:** (هم فيها خالدون) جملة في محل رفع خبر ثان (لأولئك)، فيكون قد أخبر عنه بخبرين، أحدهما مفرد وهو (أصحاب)، والثاني جملة (هم فيها خالدون)<sup>(٧)</sup>، وفيه خلاف<sup>(٨)</sup>، وظاهر كلام الألويسي عدم جوازه<sup>(٩)</sup>.

**الوجه الثالث:** (هم فيها خالدون) جملة اسمية تفسيرية لا محل لها من الإعراب؛ إذ يقول أبو حيان: "ويحتمل أن تكون جملة مفسرة لما أنبهم في قوله: ﴿أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ﴾ ففسر وبين أن هذه الصلبة لا يراد بها مطلق الاقتران بل الخلود، فلا يكون لها الله إذ ذاك موضع من الإعراب"<sup>(١٠)</sup>.

ومن جهة الصناعة فإن هذه الآية جاءت وفق النوع الثاني من أنواع الجمل المفسرة الذي ترتبط فيه الجملة بما قبلها ضمناً دون وجود أداة تربطها بالجملة المفسرة<sup>(١١)</sup>، أما من جهة المعنى فإن حملت الآية على ما ذهب إليه أبو حيان من أن (هم فيها خالدون) جاءت إيضاحاً وتبييناً لما تقدم فأحسب أنه جائز لكن على ضرب من التفسير الذي لم يقل به سواء.

وفي ضوء ما تقدم يظهر أن الأرجح في إعراب (هم فيها خالدون) أنها حال مؤكدة لـ (أصحاب النار)؛ فضلاً عن استقامة هذا التوجيه صناعة وإجماع العلماء عليه فإن فيه -والله أعلم- تأكيداً على أنهم خالدون مخلدون في النار.



وقد يفصل بين الضمير ومرجعه فتتعدد أوجه إعراب الجملة، كما في (لا مبدل لكلماته) في قوله تعالى: ﴿وَكُنْتُ كَلِمْتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ﴾ [الأنعام : ١١٥]؛ ف(لا مبدل لكلماته) استئناف، وجوز أن يكون حالاً من فاعل (تمت) على أن الظاهر مغن عن الضمير الرابط، قال أبو البقاء : ولا يجوز أن يكون حالاً من (ربك) لئلا يفصل بين الحال وصاحبها بأجنبي وهو (صدقا وعدلاً) إلا أن يجعلها حالين منه ف(لا مبدل لكلماته) جملة تحتل وجهين:

**الوجه الأول:** (لا مبدل لكلماته) جملة استئنافية لا محل لها من الإعراب<sup>(12)</sup>، ف: (لا مبدل لكلماته) استئناف مبين لفضلها على غيرها إثر بيان فضلها في نفسها وقال بعض المحققين: إنه سبحانه لما أخبر بتمام كلمته وكان التمام يعقبه النقص غالباً ... ذكر ذلك احتراضاً<sup>(13)</sup> وبياناً لأن تمامها ليس بتمام غيرها<sup>(14)</sup>.

**الوجه الثاني :** (لا مبدل لكلماته) جملة في محل نصب حال من فاعل (تمت)، وربط بين الحال وصاحبها بالظاهر، والأصل: لا مبدل لها، وإنما أبرزت ظاهرة تعظيماً لها، وإضافتها للفظ الجلالة<sup>(15)</sup>. ولم يجز العكبري - فيما نقله عنه الألوسي - أن تكون الجملة حالاً. من (ربك)<sup>(16)</sup>، لئلا يفصل بين الحال وصاحبها بأجنبي وهو (صدقا وعدلاً) إلا أن يجعلها حالين منه<sup>(17)</sup> أيضاً، والمعنى: "لا أحد يبدل شيئاً من كلماته بما هو وأعدل منه ولا بما هو مثله"<sup>(18)</sup>.

ويفهم من كلام العكبري أنه يضعف أن تكون الجملة حالية ما يعرب (صدقا وعدلاً) حالاً - سواء أكان صاحب الحال (كلمات) أم (ربك). وكلامه هذا إن استقام صناعة فإنه قد يتعارض معنى؛ إذ المراد - والله أعلم - أن أحكام الله لا تقبل التبديل والزوال، ولا فرق بين أن يكون (صدقا وعدلاً) حالاً أو لا.

مما تقدم أحسب أن المعنى هو المعيار الذي يستند إليه في تخريج هذه الآية؛ فإن كان المراد من (لا مبدل لكلماته) بيان فضلها على غيرها أكثر من بيان فضلها في نفسها فإنها جملة استئنافية، وإن كان المراد بيان هيئته كلماته وأنه لا أحد بإمكانه أن يبدل شيئاً منها فإنها جملة حالية.

وقد يختلف في مرجع الضمير فتتعدد أوجه إعراب الجملة، كما في (فيه رجال) في قوله تعالى: ﴿لَمَسْجِدٍ أُسَسِّ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَهَّرِينَ﴾ [التوبة : ١٠٨]؛ ف(فيه رجال) جملة اسمية تحتل ثلاثة أوجه<sup>(19)</sup>:

**الوجه الأول:** (فيه رجال) جملة استئنافية لا محل لها من الإعراب، مبينة لأحقية القيام في ذلك المسجد من جهة الحال بعد بيان الأحقية من جهة المحل<sup>(20)</sup>.

**الوجه الثاني:** (فيه رجال) جملة في محل رفع صفة لـ(مسجد)، وجاءت بعد الخبر. الوجه الثالث: (فيه رجال) جملة في محل نصب حال من (فيه) في قوله: ﴿أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ﴾ والعامل فيه (تقوم).

وقد اكتفى بعض المفسرين<sup>(21)</sup> بذكر هذه الأوجه دون الوقوف على أرجحها، ولعل ذلك - والله أعلم - لاختلاف المعنى التفسيري للآية واحتمالها أكثر من معنى مما يجعلها تحتل أكثر من توجيه إعرابي؛ فإن الجملة في حال الاستئناف منقطعة عما قبلها صناعة لكنها جاءت مبينة ومعلقة لاستحقاق القيام في ذلك المسجد، أما في حال



الوصف والحال فإن في الجملة تحقيقاً وتقريراً لاستحقاق القيام فيه أيضاً - لكن على افتراض اتصال الجملة بما قبلها صناعة.

ويلحق بهذا النمط مجيء الجملة المتعددة الإعراب بعد جملة تامة معمولها (كل) مضافاً إلى نكرة، كما في جملة (معها سائق) في قوله تعالى: ﴿وَجَاءَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَعَهَا سَائِقٌ وَشَهِيدٌ﴾ [لق: ٢١]؛ فـ" (معها) خبر مقدم وما بعده مبتدأ، والجملة في موضع الصفة، واختير كونها مستأنفة استئنافاً بيانياً ... ورأى الزمخشري أن محل (معها سائق) النصب على الحال، وذهب آخرون إلى أن (معها سائق) جملة اسمية تحتل ثلاثة أوجه: الوجه الأول: (معها سائق) جملة في محل جر صفة لـ(نفس) (22) أو رفع صفة لـ(كل) (23).

وأحسب أنه لا فرق في المعنى بين الاثنين؛ فالمضاف والمضاف إليه كالكلمة الواحدة، كما أن المعربين قد أجازوا وصف (كل) ووصف ما أضيفت إليه، ولكن وقوفاً عند الأكثر ترجيح وصف (نفس)؛ فقد جاء وصف ما أضيفت إليه (كل) صريحاً في القرآن في خمسة وثلاثين موضعاً بينما أجز في بعض الآيات أن يكون الوصف لـ(كل) ولم يكن متعيناً (24).

الوجه الثاني: (معها سائق) جملة في محل نصب حال من (كل) (25)، وسوغ مجيء الحال من (كل) ما فيه من العموم ( ) ، فيما ذهب الزمخشري (26) ووافقه البيضاوي (27) إلى أن (كل) تعرف بالإضافة إلى ما هو في حكم المعرفة؛ فالمراد -كما نقل الألوسي عن الزمخشري أن كل نفس بمعنى كل النفوس؛ لأن الأصل في (كل) أن تضاف إلى الجمع).

وقد رده أبو حيان؛ إذ يقول: " هذا كلام ساقط لا يصدر عن مبتدئ في النحو؛ لأنه لو نعت (كل نفس) لما نعت إلا بالنكرة فهو نكرة على كل حال، فلا يمكن أن يتعرف (كل) وهو مضاف إلى نكرة (28)، كما ذهب الشهاب الخفاجي إلى أن ما ذكره الزمخشري ووافقه عليه البيضاوي محل بحث؛ لأن الإضافة للنكرة تسوغ مجيء منها، وأيضاً (كل) يفيد العموم وهو من المسوغات... وما ذكره تكلف لا تساعده قواعد العربية (29).

ولعل أكثر العلماء قد استندوا في هذا التوجيه إلى جانب الصناعة؛ فأجهدوا أنفسهم للوقوف على ما يسوغ مجيء الحال من النكرة دون التوقف عند المعنى المترتب على الحالية، ومن جهة أخرى ذهب بعضهم إلى أن الحال من النكرة تنوب عن معناها الصفة (30)، وعلى هذا فلا فرق بين الحال والصفة معنى.

وأحسب أن الأمر خلاف ذلك فإن المعنى - والله أعلم - في حال الوصف يجعل السمة العامة لكل نفس أن يكون معها سائق وشهيد، أما في الحال فيكون السائق والشهيد مع كل نفس حال مجيئها فقط.

**الوجه الثالث:** (معها سائق) جملة استئنافية لا محل لها من الإعراب، وحكى الشهاب الخفاجي عن بعضهم أن الأولى أن يجعل استئنافاً بيانياً، لكنه لم يسلم بذلك (31)، ووقف الألوسي على علة ذلك؛ إذ يقول: " واختير كونها مستأنفة استئنافاً بيانياً لأن الأخبار بعد العلم بها ، أوصاف ومضمون هذه الجملة غير معلوم فلا تكون صفة إلا أن يدعى العلم به (32).



مما تقدم أحسب أن الأرجح في (معها سائق) أنها صفة؛ إذ جاء في تفسيرها: "يقال للكافر الغافل من ذوي النفس التي معها السائق والشهيد إذا حصل بين يدي الرحمن وعابن الحقائق التي كان لا يصدق بها... ﴿لَقَدْ كُنْتُمْ فِي غَفْلَةٍ مِنْ هَذَا﴾ [لق: ٢٢] (33).

ومما يلحق بهذا النمط مجيء الجملة المتعددة الإعراب بعد جملة يحتمل أن تكون قد استوفت مرفوعها، وتبعاً لذلك يختلف في إعراب الجملة إذ يحتمل أن تقع موقع العمدة أو الفضلة، ومن ذلك تعدد أوجه إعراب الجملة الفعلية بعد جملة اسمية مصدرة باسم إشارة؛ كما في (وآتيناه إبراهيم) في قوله تعالى: ﴿وَلَكَ حِجَّتَانِ آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَى قَوْمِهِ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَنْ نَشَاءُ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ﴾ [الأنعام: ٨٣]؛ ف (آتيناه إبراهيم) جملة فعلية تحتل وجهين: الوجه الأول: (آتيناه إبراهيم) جملة لها محل من الإعراب ولاختلافهم في إعراب (حجبتا) فقد اختلف في محلها على ثلاثة آراء:

أحدها: (حجبتا) خبر المبتدأ، و(آتيناه إبراهيم) في محل نصب حال، والعامل في الحال معنى الإشارة (34). وهذا التوجيه جائز معنى؛ إذ المراد - والله أعلم: تلك حجبتا أرشدناه إليها أو علمناه إياه (35)، وفي جواره صناعة نظر؛ إذ اختلف النحويون في جواز وقوع الفعل الماضي حالاً دون اقترانه ب (قد) ظاهرة أو مقدرة، فأجازوه الكوفيون والأخفش محتجين بالقياس وبالسماح الذي منه قول الله تعالى: ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: ٩٠]؛ فقد أعربوا جملة (حصرت صدورهم) في محل نصب حالاً، أما البصريون ووافقهم القراء فقد منعوا وقوع الجملة الفعلية الماضية المثبتة حالاً إلا أن تكون معه (قد) ظاهرة أو مقدرة، فإن لم تكن ظاهرة قدرت؛ لأن الحال وصف لهيئة الفاعل والمفعول، والماضي قد انقضى، فلا يكون وصفاً لهيئة الاسم، وقد ضعف الأنباري رأي الكوفيين على الرغم من أنه يستند إلى القياس والسماح، فيما رجح أبو الماضي حيان رأي الكوفيين ذاهباً إلى أنه لا يحتاج إلى إضمار (قد)؛ لأنه قد كثر وقوع حالاً في لسان العرب بغير (قد)، فساغ القياس عليه (36). وظاهر كلام الألويسي ترجيح رأي الكوفيين؛ إذ لم يشترط وجود (قد) (37).

والثاني: (حجبتا) خبر المبتدأ، و(آتيناه إبراهيم) في محل رفع خبر ثان (38). ومن جهة الصناعة اختلف في حكم تعدد الخبر كما تقدم والأصح جوازه.

والثالث: (حجبتا) بدل أو عطف بيان للمبتدأ، (وآتيناه إبراهيم) في محل رفع الخبر (39)، وترجح عطف البيان استناداً إلى قول البطلوسي: "وأما المواضع التي ينفرد بها عطف البيان ومن أجلها احتيج إليه فهي ثلاثة أحدهما باب النداء، والآخر: باب المبهمات... (40)".

ويضعف القول بالبدلية وعطف البيان أن تابع اسم الإشارة يكون معرفاً بأل خاصة؛ إذ يقول ابن مالك: من الأسماء ما ينعت به وينعت كاسم الإشارة، ونعته مصحوب (أل) خاصة، وإن كان جامداً فهو عطف بيان على الأصح (41)، وتعين اقتران تابع اسم الإشارة ب (أل) لئلا يلتبس بالخبر؛ يقول ابن هشام: "فكما لا توصف الإشارة إلا بما فيه (أل) كذلك ما يعطف عليها، ولهذا منع أبو الفتح في (وهذا بعلي شيخ) في قراءة ابن مسعود برفع (شيخ) كون (بعلي) عطف بيان وأوجب كونه خيراً" (42).





**الوجه الثاني:** (أتيناها إبراهيم) جملة فعلية لا محل لها من الإعراب معترضة أو تفسيرية<sup>(43)</sup>، وإن رأى بعضهم ضعفه؛ إذ قيل: "جوز أن تكون جملة (أتينا) معترضة أو تفسيرية ولا يخفى بعده"<sup>(44)</sup>.

وأحسب أن هذا هو رأي من لا يجيز وقوع الجملة الماضوية حالاً دون اقترانها بـ (قد) ظاهرة أو مقدرة؛ فقد اجتهد المبرد في تخريج (حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ) على غير الحالية؛ إذ يقول: "وليس الأمر عندنا كما قالوا، ولكن مخرجها - والله أعلم - إذا قرأت كذا الدعاء كما تقول: لعنوا قطعت أيديهم" <sup>(45)</sup>.

مما تقدم أحسب أن أظهر الوجهين القول بأن جملة (أتيناها إبراهيم) في محل نصب حالاً من (حجبتنا)، ولا حجة لمن لا يجيز وقوع الفعل الماضي حالاً لسببين:

1. أن القياس والسماع يؤيد ذلك.

2. خلو الكلام من التقدير الذي هو خلاف القياس.

ومنه كذلك تعدد إعراب الجملة إذا ما جاءت بعد جملة مصدرة باسم موصول يحتمل أن يكون تابِعاً لما تقدمه أو مبتدأ به؛ إذ يحتمل أن تقع موقع العمدة أو الفضلة، كما في (يعظكم به) في قوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمَا أُنْزِلَ عَلَيْكُمْ مِنَ الْكِتَابِ وَالْحِكْمَةِ يَعِظُكُمْ بِهِ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٣١]؛ فـ (يعظكم) جملة فعلية تحتل وجهين:

**الوجه الأول:** (يعظكم) اختلف في محلها لاختلافهم في إعراب (ما) قبلها على قولين:

**أحدهما:** (ما) في محل نصب عطفاً على (نعمة) في ﴿وَأَذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ﴾ و (يعظكم) جملة فعلية في محل نصب حال من فاعل (أنزل) أو من (مفعوله) أو منهما معاً<sup>(46)</sup>. وظاهر كلام بعض المفسرين اختياره<sup>(47)</sup>.

**والآخر:** (ما) في محل رفع مبتدأ، و (يعظكم) جملة فعلية في محل رفع خبر (ما)، أي: المنزل عليكم موعوظ به<sup>(48)</sup>. ومع جواز هذا التوجيه صناعة فإنه ضعيف معنى؛ إذ المراد - والله أعلم - أن يذكروا نعمة الله عليهم في إرساله الرسول بالقرآن والسنة؛ وذلك لياهمهم وينهاهم عن ارتكاب المحارم<sup>(49)</sup>.

**الوجه الثاني:** (يعظكم) جملة معترضة للترغيب والتعليل لا محل لها من الإعراب<sup>(50)</sup>، وأحسب أنه أراد الاعتراض البياني، وسيأتي الحديث عنه لاحقاً.

وفي ضوء ما تقدم يظهر أن الأرجح القول بأن (يعظكم به) جملة فعلية في محل نصب حال من مفعول (أنزل) لا سيما أن المعنى يقتضيه والصناعة تجيزه.

ومنه كذلك قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَمَا يُخْدَعُونَ إِلَّا أَنفُسُهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾ [البقرة: ٨-٩]؛ فـ (يخادعون) إما بيان لـ (يقول) وإما استئناف بياني كأنه قيل: لم يدعون الإيمان كاذبين وماذا نفعمهم؟ فقيل: يخادعون إلخ... وجوز أبو حيان كون هذه الجملة بدلاً من صلة (من) بدل اشتمال، أو حالاً من الضمير المستكن في (يقول) أي: مخادعين، وأبو البقاء أن يكون حالاً من الضمير المستتر في (مؤمنين)<sup>(51)</sup>.



ف (يخادعون) جملة فعلية تحتل وجهين:

الوجه الأول: (يخادعون) جملة لا محل لها من الإعراب<sup>(52)</sup>، واختلف فيها على ثلاثة أقوال:  
القول الأول: أنها جملة تفسيرية بيان<sup>(53)</sup> لـ (يقول)<sup>(54)</sup>.

القول الثاني: أنها استئناف بياني كأنه قيل لم يدعوا الإيمان كاذبين، وماذا نفهم؟ فقيل: يخادعون<sup>(55)</sup>.

وظاهر كلام الألويسي ترجيح أول القولين؛ إذ يقول في سياق القول الثاني: "وهذا في المآل كالأول، ولعل الأول أولى<sup>(56)</sup>، وقد سبقه إليه الشهاب الخفاجي مبيّنًا علة ذلك إذ يقول: "جعل (يخادعون) بيانًا لـ (يقول) أولى من جعله مستأنفًا؛ لأنه إيضاح لما سبق، وتصريح بأن قولهم كان مجرد خداع، وأيضًا ليست المخادعة أمرًا مطلوبًا لذاته فلا يكون الجواب شافيًا بل يحتاج إلى سؤال آخر"<sup>(57)</sup>.

القول الثالث - وعزاه الألويسي إلى أبي حيان<sup>(58)</sup> - (يخادعون) بدل اشتغال صلة من (من)، وهي (يقول)؛ لأن قولهم: آمنا وليسوا بمؤمنين مشتمل على الخداع. والجملة على هذا القول لا محل لها من الإعراب؛ إذ إنها جملة تابعة لما لا محل له صلة (من).

الوجه الثاني: (يخادعون) جملة فعلية في موضع الحال<sup>(59)</sup>، واختلف في صاحب الحال على قولين:

- أولهما: أن (يخادعون) حال من الضمير المستكن في (يقول) أي: مخادعين، وتقديره: ومن الناس من يقول حال كونهم مخادعين<sup>(60)</sup>. وقيل إنه لأبي حيان<sup>(61)</sup>.

والآخر: أن (يخادعون) حال من الضمير المستتر في (مؤمنين)، والعامل فيها اسم الفاعل، وعزاه الألويسي إلى العكبري<sup>(62)</sup>.

ورده بعضهم ذاهبين إلى أن هذه الآية الكريمة نظير: ما زيد أقبل ضاحكا. وللعرب في مثل هذا التركيب طريقان<sup>(63)</sup>: أحدهما: نفي القيد وإثبات أصل الفعل، وهذا هو الأكثر، والمعنى أن الإقبال ثابت والضحك منتف، وهذا المعنى لا يتصور إرادته في الآية أي نفي الخداع وثبوت الإيمان والثاني: أن ينتقي القيد فينتقي العامل فيه فكأنه قيل في المثال السابق لم يقبل ولم يضحك وهذا المعنى أيضا غير مراد في الآية الكريمة قطعا؛ أي نفي الإيمان والخداع معا بل المعنى على نفي الإيمان وثبوت الخداع، ففسد جعلها حالا من الضمير في (مؤمنين).

ورد الشهاب الخفاجي هذا بقوله: "هذا غفلة منهم؛ فإن الجملة الحالية، بل الحال مطلقا إذا وقعت بعد نفي وهي حال من مدخوله - إنما يلزم انتقاء مقارنتها لا نفيها نفسها؛ لأنه لا يلزم من نفي الشيء في حال نفي تلك الحال<sup>(64)</sup>، فلعل النفي متوجه للمقارنة لا لنفس الحال، كما في (ما جاءني زيد وقد طلع الفجر)، ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾ [الأنفال: 33]<sup>(65)</sup>.

وفي ضوء ما تقدم يظهر أن جملة (يخادعون الله) حال من الضمير المستتر في (يقول)؛ ولعل في ذلك بيان لهيئة أولئك المنافقين الذين يدعون الإيمان وهم يخادعون الله.





ومما يلحق بهذا النمط مجيء الجملة مسبقة بنفي كما في (لا يسمعون) في قوله تعالى: ﴿وَحِفْظًا مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَارِدٍ لَا يَسْمَعُونَ إِلَى الْمَلَأِ الْأَعْلَى﴾ [الصافات : ٧-٨]. ف(لا يسمعون إلى الملاء الأعلى) أي: لا يسمعون ... والجملة في المشهور مستأنفة استئنافاً نحوياً ... وجوز ابن المنير كونها صفة ... كونها مستأنفة استئنافاً بيانياً أيضاً ... وأبو البقاء يجوز الجملة صفة وكونها استئنافاً وكونها حالاً<sup>(66)</sup>.

ف (لا يسمعون) جملة فعلية تحتمل ثلاثة أوجه:

**الوجه الأول:** (لا يسمعون) جملة استئنافية لا محل من الإعراب<sup>(67)</sup>، وقد ذكره الألويسي مشيراً إلى أن المشهور أنها مستأنفة استئنافاً نحوياً من غير تقدير سؤال، ولم يجز أن تكون مستأنفة استئنافاً بيانياً<sup>(68)</sup>؛ إذ المتبادر أن يؤخذ السؤال من فحوى ما قبله، فتقديره حينئذ لم تحفظ؟ فيعود محذور الوصفية<sup>(69)</sup>.

**الوجه الثاني:** (لا يسمعون) جملة في محل جر صفة لـ (شيطان)<sup>(70)</sup>، ف"جوز ابن المنير كونها صفة، والمراد حفظ السماوات ممن لا يسمع أو يسمع بسبب هذا الحفظ"<sup>(71)</sup>، "واستدقه الخفاجي واستحسنه وذكر أن حاصله أنه ليس المنفي هنا السماع المطلق حتى يلزم ما ظنوه من فساد المعنى؛ لأنه لما تعدى بـ (إلى) وتضمن معنى الإصغاء صار المعنى: حفظناها من شياطين لا تنصت لما فيها إنصافاً تاماً تضبط به ما تقوله الملائكة عليهم السلام ومآله حفظناها من شياطين مستترقة للسمع"<sup>(72)</sup>. ونقل عن بعضهم منع التوجيه؛ إذ لا معنى للحفظ من شياطين لا تسمع<sup>(73)</sup>.

**الوجه الثالث:** (لا يسمعون) جملة في محل نصب حال مقدرة<sup>(74)</sup>، أي: وحفظاً من كل شيطان مارد مقدراً عدم سماعه، أي بعد الحفظ<sup>(75)</sup>. وعارضه بعضهم؛ لأن الحال يقدرها صاحبها، والشياطين لا يقدرهم عدم السماع<sup>(76)</sup>؛ إذ يقول ابن هشام: "الذي يقدر وجود معنى الحال هو صاحبها كما في قولك: مررت برجل معه صقر صائداً به غداً، أي مقدراً حال المرور به أن يصيد به غداً والشياطين لا يقدرهم عدم السماع ولا يريدونه<sup>(77)</sup>".

وهناك من ذهب إلى أن أصل (لا يسمعون) لثلاث يسمعون، ثم حذف اللام و(أن) فرفع الفعل<sup>(78)</sup>، ولا يخفى ما في هذا التوجيه من تعسف لمخالفته الأصل<sup>(79)</sup>؛ لذا يقول شيخ زادة: "وإنما قلنا أنه لا وجه له لأن كل واحد من هذين الحذفين على انفراده وإن كان غير مردود لكن اجتماعهما تعسف يورث تعقيداً لفظياً يجب صون القرآن عن مثله"<sup>(80)</sup>.

مما تقدم أحسب أن الأرجح معنى وصناعة القول بأن (لا يسمعون) جملة مستأنفة استئنافاً نحوياً؛ فليس من ضرورة تستوجب الأخذ بأوجه فيها من اللبس أو التكلف ما لا يخفى.

ومن نظائر هذا النمط قوله تعالى: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِلْعَالَمِينَ فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ﴾ [آل عمران : ٩٦-٩٧]<sup>(81)</sup>.

﴿وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ لَهَا سَبْعَةُ أَبْوَابٍ﴾ [الحجر : ٤٣-٤٤]<sup>(82)</sup>

﴿إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ لَوَاقِعٌ مَا لَهُ مِنْ دَافِعٍ﴾ [الطور : ٧-٨]<sup>(83)</sup>



وقد ترد الجملة مسبوقه بواو فتتعدد أوجه إعرابها لاحتمال وصلها بالجملة قبلها أو فصلها عنها، ومن ذلك مجيء الجملة في آخر الآية مسبوقه بواو ، كما في (وأنتم معرضون) في قوله تعالى : ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَآئِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الدِّينِ إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْكُمْ وَأَنتُمْ مُّعْرِضُونَ﴾ [البقرة: 83] أي: وأنتم معرضون عن اتباع النبي عليه الصلاة والسلام<sup>(84)</sup>، و(معرضون) على ظاهره والجملة حال مقيدة، قيل: "أي: لم يتول القليل وأنتم معرضون عنهم ساقطون لهم، فيكون في ذلك مزيد توبيخ لهم ومدحًا للقليل، فهو بعيد كالقول بأنها مقيدة ومتعلق التولي والإعراض مختلف"<sup>(85)</sup>؛ ولعل علة ذلك أن هذا التأويل يتعارض مع أن تكون جملة (وأنتم معرضون) حالا؛ لأن فاعل التولي ليس هو صاحب الحال. وللوصول إلى أي الوجهين أرجح نلزم الإشارة إلى مفهوم الاعتراض وضوابطه:

رسم النحويون ملامح الجملة الاعتراضية من خلال ملاحظة الجوانب الشكلية في التركيب؛ فذهبوا إلى أنها المعترضة بين شيئين لإفادة الكلام تقوية وتسديداً أو تحسینا، فهي بهذا لا تقع إلا بين متلازمين كأن ترد بين الفعل وفاعله والمبتدأ والخبر والصفة والموصوف...، ومن اللافت في الأمر أن كثيراً من المواضع التي ذهب المفسرون إلى أنها اعتراضية لم ينطبق عليها ضابط الاعتراض، كما هي الحال في الآية موضع الدراسة - ؛ إذ لم تفصل بين متلازمين، ومن ذلك أيضاً - إعراب (وما كفر سليمان) <sup>(86)</sup> في قوله تعالى: ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَانَ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا﴾ [البقرة: ١٠٢]، وإعراب (ونحن له مسلمون) في قوله تعالى: ﴿أَمْ كُنتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِن بَعْدِي قَالُوا نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِلَٰهًا وَاحِدًا وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾ [البقرة: ١٣٣] ، وكأنهم قد توسعوا في الاعتراض فلم يكن مقتصرًا على ما وقع بين كلامين متصلين، بل ما جاء في آخر الكلام أيضاً. وقريب من هذا ما ذكره ابن عاشور إذ يقول عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا وَعَدَ اللَّهُ حَقًّا وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا﴾ [النساء: ١٢٢] : " (ومن أصدق من الله) تنذيل... فالواو اعتراضية لأنَّ التنذيل من أصناف الاعتراض، وهو اعتراض في آخر الكلام<sup>(87)</sup>.

ومن يتأمل معنى الاعتراض عند البلاغيين يجد أنهم قد توسعوا في مفهومه؛ إذ جاء في كتاب الإيضاح في علوم البلاغة أن : الاعتراض هو "أن يُؤتى في أثناء الكلام أو بين كلامين متصلين معنى بجملة أو أكثر لا محل لها من الإعراب لنكتة كالتنزيه والتعظيم في قوله تعالى: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَانَهُ وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ﴾ [النحل: ٥٧]"<sup>(88)</sup>، وقد فرق ابن عاشور بين الجملة الاعتراضية والاعتراض؛ إذ يقول : " الجملة المعترضة هي الواقعة بين جملتين شديتتي الاتصال من حيث الغرض المسوق له الكلام ، والاعتراض هو مجيء ما لم يسبق غرض الكلام له ولكن للكلام والغرض به علاقة وتكميلاً"<sup>(89)</sup>.



وفي ضوء ما تقدم أحسب أن المراد بالاعتراض - هنا - الاعتراض البياني؛ لأن ضابط الجملة الاعتراضية لم يتحقق على رأي جمهور النحويين، وعلى هذا فالجملة موضع الدراسة - لا يستقيم في إعرابها إلا الحالية لاسيما أن ذلك يستقيم معنى وصناعة.

وقد تأتي الجملة المسبوقة بواو متوسطة بين جملتين فتتعدد أوجه إعرابها؛ وذلك لاحتمال وصلها بما قبلها أو

عدمه ولاختلاف المعطوف عليه، كما في (ونطبع على قلوبهم) في قوله تعالى:

﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ الْأَرْضَ مِنْ بَعْدِ أَهْلِهَا أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصْبَاكُم بِذُنُوبِهِمْ وَنَطْبَعُ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ﴾ [الأعراف: ١٠٠]؛ فـ

(ونطبع على قلوبهم) جملة معترضة تذييلية، أي: ونحن من شأننا وسنتنا أن نطبع على قلب من لم نرد منه

الإيمان ... وجوز عطفه على مقدر دل عليه قوله تعالى: (أَوَلَمْ يَهْدِ) ... وجوز أن يكون عطفًا على (يرثون)

... ونقل أبو حيان عن الأنباري أنه قال: يجوز أن يكون معطوفاً على (أصبنا) إذا كان بمعنى: نصيب ... وقد

يرتكب التأويل في جانب المعطوف فيؤول (نطبع) بطبعنا ...<sup>(90)</sup>.

ف (ونطبع على قلوبهم) جملة فعلية تحتل أربعة أوجه:

**الوجه الأول:** (ونطبع على قلوبهم) جملة معترضة تذييلية<sup>(91)</sup>، أي: ونحن من شأننا وسنتنا أن نطبع على قلب

من لم نرد منه الإيمان<sup>(92)</sup>. وأحسب أنه ليس اعتراضاً نحويًا.

**الوجه الثاني:** (ونطبع على قلوبهم) جملة معطوفة على مقدر دل عليه (أولم يهد)، أي: لا يهتدون أو يغفلون

عن الهداية أو عن التأمل والتفكير ونطبع على قلوبهم<sup>(93)</sup>. وأجازه الألوسي؛ إذ يقول: "وهو وإن كان إنشاءً إلا أن

المقصود منه الإخبار بغفلتهم وعدم اهتدائهم"<sup>(94)</sup>. ويضعف هذا التوجيه؛ لأنه إضمار لا يحتاج إليه، إذ قد

صح أن يكون على الاستئناف<sup>(95)</sup>.

**الوجه الثالث:** (ونطبع على قلوبهم) جملة معطوفة على (يرثون)<sup>(96)</sup>. واعترض عليه بأنه صلة والمعطوف على

الصلة صلة، ففيه الفصل بين أبعاض الصلة بأجنبي وهو (أن لو نشاء)<sup>(97)</sup>.

**الوجه الرابع:** (ونطبع على قلوبهم) جملة معطوفة على (أصبنا)، وقد رده بعضهم لاختلاف زمن المعطوف

والمعطوف عليه<sup>(98)</sup>، فاختلف في تأويله على رأيين:

**أحدهما** - نقله أبو حيان عن الأنباري: (ونطبع على قلوبهم) جملة معطوفة على (أصبنا) بمعنى نصيب،

فوضع الماضي موضع المستقبل<sup>(99)</sup>، لكنه عاد فذكر أن الزمخشري رد ما قاله الأنباري؛ إذ يقول: "وهذا الذي

قاله الأنباري رده الزمخشري من جهة المعنى، لكن بتقدير أن يكون (ونطبع) بمعنى طبعنا، فيكون قد عطف

المضارع على الماضي ... فجعله بمعنى (نصيب) فتأول المعطوف عليه<sup>(100)</sup>.

**والآخر:** (ونطبع على قلوبهم) جملة معطوفة على (أصبنا) و (نطبع) بمعنى (طبعنا)، كما لو نشاء بمعنى لو

شئنا<sup>(101)</sup>، وقد رده الزمخشري ذاهبًا إلى أن المعنى لا يساعد على العطف؛ لأن القوم كانوا مطبوعًا على قلوبهم

موصوفين بصفة من قبلهم من اقتراف الذنوب والإصابة بها، وهذا التفسير يؤدي إلى خلوهم من هذه الصفة وأن

الله تعالى لو شاء لاتصفوا بها<sup>(102)</sup>. وتعقبه ابن المنير بأنه لا يلزم أن يكون المخاطبون موصوفين بالطبع، ولا

يضرهم إن كانوا كفارًا ومقترفين للذنوب؛ فليس الطبع من لوازم اقتراف الذنوب؛ إذ الطبع هو التماذي في الكفر



والإصرار والغلو في التصميم حتى يكون الموصوف به ميؤوساً من قبوله للحق، ولا يلزم أن يكون كل كافر بهذه المثابة، بل إن الكافر يهدد لتمامه على الكفر بأن يطبع الله تعالى على قلبه فلا يؤمن أبداً، وهو مقتضى العطف على (أصبنا) فتكون الآية قد هددتهم بأمرين:

**أحدهما:** الإصابة ببعض ذنوبهم، والآخر: الطبع على قلوبهم، والثاني أشد من الأول، وهو أيضاً نوع من الإصابة بالذنوب والعقوبة عليها، ولكنه أنكى أنواع العذاب وأبلغ صنوف العقاب، وكثيراً ما يعاقب الله تعالى على الذنب بالإيقاع في ذنب أكبر منه، وعلى الكفر بزيادة التصميم عليه والغلو فيه وأن الزمخشري إنما يخشى من القول بهذا الوجه دخول الطبع في مشيئة الله تعالى، وذلك عنده محال؛ لأنه بزعمه قبيح والله سبحانه عنه متعال (103).

وفي ضوء ما تقدم أحسب أن جعل جملة ونطبع على قلوبهم معطوفة على (أصبنا) هو الأرجح معنى وصناعة. ومن نظائر هذا النمط في مجيء الجملة مسبقة بواو محتملة الوصل أو الفصل كما في قوله تعالى:

﴿وَإِذْ تَتَنَبَّأُ الْجِبَلُ أَنَّهُمْ كَانَتْ ظِلَّةً وَظَنُوا أَنَّهُ وَاقِعٌ بِهِمْ﴾ [الأعراف: ١٧١] (104).

﴿وَلَوْ أَنَّ لِكُلِّ نَفْسٍ ظِلْمَتْ مَا فِي الْأَرْضِ لَافْتَدَتْ بِهِ وَأَسْرَوْا النَّدَامَةَ لَمَّا رَأَوُا الْعَذَابَ وَقُضِيَ بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ [يونس: ٥٤] (105).

﴿أَفَنُورُ هَاقِمٍ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ﴾ [الرعد: ٣٣] (106).

﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَابِعُهُمْ كُذِّبُوا وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كُذِّبُوا رَجْمًا بِالْغَيْبِ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كُذِّبُوا﴾ [الكهف: ٢٢] (107).

### الخاتمة والنتائج:

1. من المهم في التحليل النحوي للجملة مراعاة ما يحيط بها من ملاسبات لفظية وغير لفظية، وفهم دلالات التركيب بل النص بأسره لتحديد المعنى المراد ومن ثم الوقوف على الأوجه الإعرابية الأقرب؛ إذ إن الألفاظ المفردة التي هي أوضاع اللغة لم توضع لتعرف معانيها في أنفسها، ولكن لأن يُضم بعضها إلى بعض، فيعرف فيما بينهما فوائد (108).

2. أن بعض الجمل التي عدها المفسرون اعتراضية لا تنطبق عليها ضوابط الجملة الاعتراضية التي نص عليها النحويون، لا سيما الجمل التي تأتي في آخر الكلام، مما يجعلها تخرج عن كونها جملة لا محل لها؛ فالتذييل نوع من الاعتراض البياني، مما يجعل الجملة تحتل المحلية وعدمها استناداً إلى المعنى.

3. ليس للجملة المتعددة الإعراب نمط محفوظ؛ فيمكن أن تكون الجملة اسمية أو فعلية، خبرية أو إنشائية بسيطة أو مركبة... .

4. كثيراً ما تلتبس الجمل التي لها محل من الإعراب فيما بينها كالتباس الجملة الحالية بالوصفية، كما تلتبس الجمل التي لها محل بالجملة التي لا محل لها كالتباس الجملة الحالية بالمعتضة؛ ولعل ذلك لقلة الضوابط التركيبية المحددة لكل جملة.



5. الفصل والوصل من المسائل المهمة التي لها دورها في تعدد إعراب الجملة، ومن المهم أن يستند إلى المعنى في تحديد الأرجح منهما عند التحليل النحوي.

### الهوامش

- 1 الأنباري، البيان : ج ١ ص ٧٦.
- 2 ذهب أكثر النحويين إلى أن الحال لا تأتي من المضاف إليه إلا بثلاثة شروط:
- 1 - أن يكون المضاف جزءاً من المضاف إليه نحو ﴿وَرَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ إِخْوَانًا عَلَى سُرُرٍ مُتَقَابِلِينَ﴾ [الحجر : ٤٧] ف (إخواناً) حال من المضاف إليه وهو الضمير (الصدور) .بعضه.
- 2 - أو كالجاء منه كقوله تعالى: ﴿وَاتَّبَعَ مَلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ [النساء : ١٢٥] ف(حنيفاً) حال من (إبراهيم) و(الملة) كبعضه في صحة حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه؛ إذ لو قيل: "واتبع إبراهيم" لكان صحيحاً. - أن يكون المضاف عاملاً في الحال كأن يكون مصدراً أو وصفاً كقوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس : ٤] فجميعاً) حال و (مرجعكم) مصدر مبني عامل في الحال. الأزهرى، شرح التصريح : ج ١ ص ٣٨٠ (٦) التبيان : ج ١٢ ص ٤٨.
- 3 - اختلف في حكم تعدد الخبر - سواء اتفقت الأخبار في كونها مفردة أو جملة أم اختلفت - والأصح جوازه؛ لأن الخبر كالنعت فيجوز تعدده. تنظر المسألة في الأزهرى، شرح التصريح : ج ١ ص ١٨٢.
- 4 روح المعاني : مج ١ ج ١ ص ٣٤٢
- 5 البحر المحيط : ج ١ ص ٣٢٤ .
- 6 (٢) النوع الأول من الجمل المفسرة يرتبط بوجود أداة، وهي قرينة لفظية تدل على أن الجملة مفسرة، أما النوع الثاني الذي حملت عليه الآية - فلا يملك من الشروط والقرائن اللفظية ما للجمل المفسرة بالأداة مما جعله محل خلاف بين النحويين، إذ يتشابه ويتداخل مع غيره من الجمل، فالجملة التي حكم لها بعضهم بالتفسير حكم لها آخرون بالحالية أو الاستئناف.... وربما كانت وظيفة الجملة المفسرة القائمة على الإيضاح والتبيين هي القرينة على كونها تفسيرية. ينظر : ابن هشام، مغني اللبيب: ج ٢ ص ٣٩٩ - ٤٠٠ ، قباوة، إعراب الجمل وأشباه الجمل: ص ٨٥-٨٧.
- 7 روح المعاني : مج ٤ ج ٨ ص ٣٤٦ .
- 8 العكبري، التبيان : ج ٣ ص ٣٥٥ ، السمين الحلبي، الدر المصون: ج ٣ ص ١٦٥ .
- 9 الاحتراس : هو أن يؤتى في كلام يفهم خلاف المقصود بما يدفعه، أي يدفع ذلك الإيهام. علي بن محمد الجرجاني، كتاب التعريفات مكتبة لبنان / بيروت، ١٩٨٥) : ص ١٢.
- 10 روح المعاني: مج ٤ ج ٨ ص ٣٤٦ .
- 11 السمين الحلبي، الدر المصون: ج ٣ ص ١٦٥ ، ابن عادل، اللباب : ج ٨ ص ٣٩٦.
- 12 روح المعاني: مج ٤ ج ٨ ص ٣٤٦. وينظر : التبيان : ج ١ ص ٣٥٥.
- 13 ذكر السمين الحلبي أن ما ذهب إليه العكبري يعارضه أن قاعدته تمنع تعدد الحال لذي حال واحدة، وتمنع أيضاً بجيء الحال المضاف إليه، وإن كان المضاف بعض الثاني. وقد سبق بسط القول في مسألة الحال مجيء من إليه، أما مسألة تعدد الحال فمذهب الجمهور جواز تعدد الحال بلا عطف وصاحبها مفرد؛ قياساً على الخبر والنعت ، وذهب جماعة منهم أبو علي الفارسي إلى أن العامل الواحد لا ينصب أكثر من حال واحدة، وأحسب أن الأولى مذهب الجمهور. الدر المصون: ج ٣ ص ١٦٥ ، وينظر : الأزهرى، شرح التصريح : ج ١ ص ٣٨٧.





## مجلة الفنون والآداب وعلوم الانسانيات والاجتماع

Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences  
www.jalhss.com  
editor@jalhss.com

Volume (127) December 2025

العدد (127) ديسمبر 2025



- 14 روح المعاني : مج ٤ ج ٨ ص ٣٤٦ . وينظر العكبري، التبيان: ج ١ ص ٣٥٥ .
- 15 روح المعاني : مج ٦ ج ١١ ص ٣٠.
- 16 العكبري، التبيان: ج ٢ ص ٤٣٠ أبو حيان البحر المحيط : ج ٥ ص ١٠٣ ، السمين الحلبي، الدر المصون: ج ٣ ص ٥٠٤ .
- 17 الألوسي، روح المعاني : مج ٦ ج ١١ ص ٣٠.
- 18 العكبري، التبيان : ج ٢ ص ٤٣٠ أبو حيان البحر المحيط : ج ٥ ص ١٠٣ ، السمين الحلبي، الدر المصون: ج ٣ ص ٥٠٤ .
- 19 الأنباري البيان: ج ٢ ص ٣٨٦ ، العكبري، التبيان: ج ٢ ص ٧٢١ ، السمين الحلبي الدر المصون: ج ٦ ص ١٧٨، حاشية شيخ زادة على البيضاوي: ج ٧ ص ٦٧٤ .
- 20 العكبري، التبيان: ج ٢ ص ٧٢١ ، السمين الحلبي، الدر المصون: ج ٦ ص ١٧٨ ، حاشية شيخ زادة على البيضاوي: ج ٧ ص ٦٧٤ .
- 21 (1) من ذلك قوله تعالى : ﴿وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ﴾ [الحج : ٢٧ (يأتين) في موضع نعت ل(كل) أو لضامر). الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ، وَبَدَأَ خَلْقَ الْإِنْسَانِ مِنْ طِينٍ [السجدة: ٧]. (خلقه) في موضع نصب على الوصف لكل ، وفي موضع جر على الوصف ل(شيء). ينظر: الألوسي، روح المعاني: مج ٩ ج ١٧ ص ١٨٤، مج ١١ ج ٢١ ص ١٦٠ ، عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن: ق 1 ج ٢ ص ٢٩٦ - ٢٩٩ .
- 22 النحاس، إعراب القرآن : ج ٤ ص ٢٢٦ ، الزمخشري ، الكشاف : ج ٤ ص ٢٩٤ ، البيضاوي، أنوار التنزيل: ج ٥ ص ١٤١ .
- 23 العكبري، التبيان : ج ٢ ص ٧٢١ ، حاشية شيخ زادة على البيضاوي: ج ٧ ص ٦٧٤
- 24 الكشاف: ج ٤ ص ٢٩٤ .
- 25 أنوار التنزيل : ج ٥ ص ١٤١ .
- 26 روح المعاني : مج ١٣ ج ٢٦ ص ٤٥٨ .
- 27 البحر المحيط : ج ٨ ص ١٢٤ .
- 28 حاشية الشهاب الخفاجي على البيضاوي: ج ٨ ص ٨٩ . وينظر : الأزهرى، شرح التصريح : ج ١ ص ٣٧٥-٣٧٨ .
- 29 الحسن بن عبد الله السيرافي هامش كتاب سيبويه ( المطبعة الكبرى الأميرية بولاق، ط ١، ١٣١٦هـ): ج ١ ص ٢٧٢ .
- 30 حاشية الشهاب الخفاجي على البيضاوي: ج ٨ ص ٨٩ .
- 31 روح المعاني: مج ١٣ ج ٢٦ ص ٤٥٨ .
- 32 ابن عطية المحرر الوجيز : ج ٥ ص ١٦٢ .
- 33 روح المعاني: مج ٤ ج ٧ ص ٢٦٧ .
- 34 كما في قوله تعالى: ﴿فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةٌ﴾ [النمل: ٥٢] . ينظر : حاشية شيخ زادة على البيضاوي: ج ٤ ص ٨٥ .
- 35 روح المعاني : مج ٤ ج ٧ ص ٢٦٧ .
- 36 معاني القرآن : ج ١ ص ٢٤ ، ٢٨٢ ، الإنصاف : ج ١ ص ٢٥٢ - ٢٥٨ ، ارتشاف الضرب : ج ٢ ص ٣٧٠ .
- وينظر : المبرد،المقتضب : ج ٤ ص ١٢٣ .



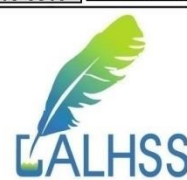


# مجلة الفنون والآداب وعلوم الانسانيات والاجتماع

Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences  
www.jalhss.com editor@jalhss.com

Volume (127) December 2025

العدد (127) ديسمبر 2025



- 37 روح المعاني: ج ٧ ص ٢٦٧ .
- 38 السمين الحلبي، الدر المصون: ج ٣ ص ١١٣ . (٤) الأزهرى، شرح التصريح: ج ١ ص ١٨٢ .
- 39 ابن عطية، المحرر الوجيز: ج ٢ ص ٣١٦ ، العكبري، التبيان: ج ١ ص ٣٤٤ ، السمين الحلبي، الدر المصون: ج ٣ ص ١١٣ .
- 40 عبدالله بن السيد البطليوسي، إصلاح الخلل الواقع في الجمل، تحقيق: حمزة عبدالله النشرتي (دار المريخ / الرياض، ط١٣٩٩هـ): ٦٨ .
- 41 شرح التسهيل: ج ٣ ص ٣٢٠ .
- 42 مغني اللبيب: ج ٢ ص ٥٧٥ .
- 43 روح المعاني: مج ٤ ج ٧ ص ٢٦٧ .
- 44 المقتضب: ج ٤ ص ١٢٤ .
- 45 روح المعاني: مج ١ ج ٢ ص ٧٤٢ .
- 46 السابق: مج ١ ج ٢ ص ٧٤٢ .
- 47 أبو حيان البحر المحيط: ج ٢ ص ٢٢٠ ، السمين الحلبي، الدر المصون: ج ١ ص ٥٦٦ ، ابن عاشور، التحرير والتتوير: ج ٢ ص ٤٠٥ .
- 48 ابن كثير، تفسير القرآن العظيم: ص ٢٩٦ .
- 49 ساق الألويسي هذا التوجيه ولم يعزه ، ولم أقف على من قال به سواه. ينظر: روح المعاني: مج ١ ج ٢ ص ٧٤٢ .
- 50 السابق: مج ١ ج ١ ص ٤٦٨ .
- 51 نفسه: مج ٨ ج ١٥ ص ٣٢٨ .
- 52 نفسه مج ١ ج ١ ص ٢١٧-٢١٨ .
- 53 النحاس، إعراب القرآن: ج ١ ص ١٨٧ ، مكي، مشكل إعراب القرآن: ج ١ ص ١١٧ ، الرازي ، مفاتيح الغيب: ج ٢ ص ٧٠ ، العكبري، التبيان: ج ١ ص ٢٤ .
- 54 ليس المراد بالبيان - هنا - عطف البيان؛ لأنه لا يجري في الجمل عند النحويين وإن كان كلام أهل المعاني في الفصل والوصل يوهم بجوازه، وإنما المراد هنا أن الجملة تفسيرية مجردة من أداة التفسير. ينظر: الزمخشري، الكشاف: ج ١ ص ٥٧، أبو حيان، البحر المحيط: ج ١ ص ١٨٤ ، الألويسي، روح المعاني: مج ١ ج ١ ص ٢١٧-٢١٨ .
- 55 الزمخشري، الكشاف: ج ١ ص ٥٧ ، أبو حيان، البحر المحيط: ج ١ ص ١٨٤ .
- 56 الزمخشري ، الكشاف: ج ١ ص ٥٧ ، الأنباري، البيان: ج ١ ص ٥٤ ، السمين الحلبي ، الدر المصون: ج ١ ص ١١٣ .
- 57 روح المعاني: مج ١ ج ١ ص ٢١٧ .
- 58 حاشية الشهاب الخفاجي على البيضاوي: ج ١ ص ٣١٤ .
- 59 روح المعاني: مج ١ ج ١ ص ٢١٨ . وينظر: البحر المحيط: ج ١ ص ١٨٤ .
- 60 مكي، مشكل إعراب القرآن: مج ١ ص ١١٧ .
- 61 العكبري، التبيان: ج ١ ص ٢٥ ، السمين الحلبي، الدر المصون: ج ١ ص ١١٣ .
- 62 روح المعاني: مج ١ ج ١ ص ٢١٨ . وينظر: البحر المحيط: ج ١ ص ١٨٤ .



# مجلة الفنون والآداب وعلوم الانسانيات والاجتماع

Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences  
www.jalhss.com editor@jalhss.com

Volume (127) December 2025

العدد (127) ديسمبر 2025



- 63 روح المعاني : مج ١ ج ١ ص ٢١٨ . وينظر : التبيان : ج ١ ص ٢٥ .
- 64 أبو حيان البحر المحيط : ج ١ ص ١٨٤ ، السمين الحلبي ، الدر المصون : ج ١ ص ١١٣ .
- 65 حاشية الشهاب الخفاجي على البيضاوي : ج ١ ص ٣١٤ .
- 66 روح المعاني : مج ١ ج ١ ص ٢١٨ .
- 67 السابق : مج ١٢ ج ٢٣ ص ٩١ - ٩٢ .
- 68 الزمخشري ، الكشاف : ج ٤ ص ٢٩ ، البيضاوي ، أنوار التنزيل : ج ٥ ص ٦ ، أبو حيان البحر المحيط : ج ٧ ص ٣٣٨ ، السمين الحلبي ، الدر المصون : ج ٥ ص ٤٩٦ .
- 69 فرق ابن هشام بين الاستئناف البياني والاستئناف النحوي بأن الأول جواب لسؤال مقدر . ينظر : مغني اللبيب : ج ٢ ص ٣٨٣ .
- 70 روح المعاني : مج ١٢ ج ٢٣ ص ٩١ . وينظر : الزمخشري ، الكشاف : ج ٤ ص ٢٩ ، أبو حيان ، البحر المحيط : ج ٧ ص ٣٣٨ ، السمين الحلبي ، الدر المصون : ج ٥ ص ٤٩٦ ، على البيضاوي : ج ٧ ص ٢٦٠ .
- 71 العكبري ، التبيان : ج ٢ ص ٦٧٣ .
- 72 روح المعاني : مج ١٢ ج ٢٣ ص ٩١ - ٩٢ . وينظر : الانتصاف : ج ٤ ص ٢٩ .
- 73 روح المعاني : مج ١٢ ج ٢٣ ص ٩٢ . وينظر : حاشية الشهاب الخفاجي على البيضاوي : ج ٧ ص ٢٦٠ - ٢٦١ .
- 74 روح المعاني : مج ١٢ ج ٢٣ ص ٩١ . وينظر : الزمخشري ، الكشاف : ج ٤ ص ٢٩ ، البيضاوي ، أنوار التنزيل ج ٥ ص ٦ ، أبو حيان ، البحر المحيط : ج ٧ ص ٣٣٨ ، السمين الحلبي ، الدر المصون : ج ٥ ص ٤٩٦ .
- 75 الحال المقدره : هي الحال التي لا يقتزن زمن حدوثها بزمن وقوع فعلها العامل فيها ، أي أنها تتحقق بعد وقوع فعلها وحدثه ، كقوله تعالى : ﴿ادْخُلُوهَا بِسَلَامٍ آمِينَ﴾ [ الحجر : ٤٦ ] ، وتسمى الحال المستقبلية والمنتظرة . ينظر : اللبدي ، معجم المصطلحات النحوية والصرفية : ص ١٨٣ .
- 76 العكبري ، التبيان : ج ٢ ص ٦٧٣ ، ابن هشام مغني اللبيب : ج ٢ ص ٣٨٤ .
- 77 الزمخشري ، الكشاف : ج ٤ ص ٢٩ ، الألويسي ، روح المعاني : مج ١٢ ج ٢٣ ص ٩١ .
- 78 مغني اللبيب : ج ٢ ص ٣٨٤ .
- 79 القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن : ج ١٨ ص ١١ .
- 80 البيضاوي ، أنوار التنزيل ج ٥ ص ٦ ، أبو حيان ، البحر المحيط : ج ٧ ص ٣٣٨ ، السمين الحلبي ، الدر المصون : ج ٥ ص ٤٩٦ .
- 81 حاشية شيخ زادة على البيضاوي : ج ٧ ص ١١٤ .
- 82 نفسه : مج ٣ ج ٥ ص ٢٠٥ .
- 83 نفسه : مج ٧ ج ١٤ ص ٤٠٠ .
- 84 روح المعاني : مج ١ ج ١ ص ٤٣٢ .
- 85 ابن هشام ، مغني اللبيب : ج ٢ ص ٣٨٦ .
- 86 روح المعاني : مج ١ ج ٢ ص ٤٦٨ .
- 87 السابق : مج ١ ج ٢ ص ٥٣٧ .



# مجلة الفنون والآداب وعلوم الانسانيات والاجتماع

Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences  
www.jalhss.com editor@jalhss.com

Volume (127) December 2025

العدد (127) ديسمبر 2025



- 88 جلال الدين أبو عبدالله محمد بن عمر القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة دار الكتب العلمية بيروت، د.ت، ص ١٨٢.
- 89 التحرير والتنوير : ج ٤ ص ٢٦٠ .
- 90 نفسه : ج ١ ص ٦٥٣ .
- 91 روح المعاني : مج ٥ ج ٩ ص ٢٠ - ٢٢ .
- 92 التذييل هو : تعقيب الجملة بجملة أخرى متفقة معها في المعنى؛ تأكيداً للجملة الأولى، وهو ضربان: ضرب أخرج مخرج المثل، وضرب لم يخرج مخرج المثل وعليه حملت هذه الآية. علي الجرجاني، التعريفات : ص ٥٧، التهانوي، كشف اصطلاحات الفنون : ج ١ ص ٤٠٥ .
- 93 الفراء، معاني القرآن: ج ١ ص ٣٨٦ ، الزجاج ، معاني القرآن وإعرابه: ج ٢ ص ٣٦١ ، النحاس، إعراب القرآن: ج ٢ ص ١٤٠ ، الزمخشري، الكشف : ج ٢ ص ١٠٢ ، البيضاوي، أنوار التنزيل : ج ٣ ص ٢٥ ، أبو حيان، البحر المحيط : ج ٤ ص ٣٥٢ .
- 94 الزمخشري، الكشف : ج ٢ ص ١٠٢ ، البيضاوي، أنوار التنزيل : ج ٣ ص ٢٥ .
- 95 روح المعاني : مج ٥ ج ٩ ص ٢٠-٢١ .
- 96 أبو حيان، البحر المحيط : ج ٤ ص ٣٥٣ .
- 97 الزمخشري، الكشف: ج ٢ ص ١٠٢ .
- 98 أبو حيان البحر المحيط : ج ٤ ص ٣٥٣ ، الألوسي، روح المعاني: مج ٥ ج ٩ ص ٢١ .
- 99 الزجاج ، معاني القرآن وإعرابه : ج ٢ ص ٣٦١ ، النحاس، إعراب القرآن : ج ٢ ص ١٤٠ .
- 100 البحر المحيط : ج ٤ ص ٣٥٢ . واجتهدت في توثيق النقل عن أبي بكر أو أبي البركات الأنباري في مظانه في كتبهما التي بين يدي فلم أجده.
- 101 السابق نفسه.
- 102 الفراء، معاني القرآن : ج ١ ص ٣٨٦ ، الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: ج ٢ ص ٣٦١ .
- 103 روح المعاني : مج ٥ ج ٩ ص ٢١ . وينظر : الكشف : ج ٢ ص ١٠٢ .
- 104 روح المعاني : مج ٥ ج ٩ ص ٢١ . وينظر : الانتصاف : ج ٢ ص ١٠٢ .
- 105 الألوسي، روح المعاني: مج ٥ ج ٩ ص ١٢٩ .
- 106 نفسه: مج ٦ ج ١١ ص ١٧٨ .
- 107 نفسه : مج ٧ ج ١٣ ص ٢٠٦ .
- 108 نفسه: مج ١٤ ج ٢٧ ص ٣٩ . الجرجاني، دلائل الإعجاز : ص ٥٣٧ .



## مجلة الفنون والآداب وعلوم الانسانيات والاجتماع

Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences  
www.jalhss.com editor@jalhss.com

Volume (127) December 2025

العدد (127) ديسمبر 2025



### المصادر والمراجع

- الأزهري، خالد بن عبدالله  
شرح التصريح على التوضيح، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000م.
- الألوسي، محمود بن عبدالله  
روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ط، د.ت.
- الأنباري، أبو بكر / أبو البركات  
البيان في إعراب القرآن، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2002م.
- أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف  
البحر المحيط في التفسير، دار الفكر، بيروت، ط1، 1992م.
- البيضاوي، ناصر الدين  
أنوار التنزيل وأسرار التأويل، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ط، د.ت.
- البطليوسي، عبدالله بن السيد  
إصلاح الخلل الواقع في الجمل، تحقيق: حمزة عبدالله النشترتي، دار المريخ، الرياض، ط1، 1399هـ.
- الجرجاني، علي بن محمد  
التعريفات، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1985م.
- الجرجاني، علي بن محمد  
دلائل الإعجاز، تحقيق: محمود شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1992م.
- السيرافي، الحسن بن عبدالله  
شرح كتاب سيبويه (الهامش)، المطبعة الأميرية الكبرى، بولاق، ط1، 1316هـ.
- السمين الحلبي، أحمد بن يوسف  
الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط1، 1986م.
- الزمخشري، محمود بن عمر  
الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، 1407هـ.
- الزجاج، إبراهيم بن السري  
معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبدالجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1988م.
- شيخ زادة  
حاشية شيخ زادة على تفسير البيضاوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ط، د.ت.
- عضيمة، محمد عبد الخالق  
دراسات لأسلوب القرآن الكريم، دار الحديث، القاهرة، ط2، 1996م.
- العكبري، عبدالله بن الحسين  
التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط1، 1987م.



## مجلة الفنون والآداب وعلوم الانسانيات والاجتماع

Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences  
www.jalhss.com editor@jalhss.com

Volume (127) December 2025

العدد (127) ديسمبر 2025



- عطية، عبد الحق بن غالب (ابن عطية)  
المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبدالسلام عبدالشافى محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001م.  
عاشور، محمد الطاهر (ابن عاشور)  
التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، د.ط، 1984م.  
عادل، عمر بن علي (ابن عادل)  
اللباب في علوم الكتاب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998م.  
الفراء، يحيى بن زياد  
معاني القرآن، دار عالم الكتب، بيروت، ط2، 1983م.  
القزويني، جلال الدين محمد بن عمر  
الإيضاح في علوم البلاغة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2003م.  
القرطبي، محمد بن أحمد  
الجامع لأحكام القرآن، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط2، 1964م.  
قباوة، فاضل صالح  
إعراب الجمل وأشباه الجمل، دار القلم، دمشق، ط3، 1997م.  
كثير، إسماعيل بن عمر (ابن كثير)  
تفسير القرآن العظيم، دار طيبة، الرياض، ط2، 1999م.  
مكي بن أبي طالب  
مشكل إعراب القرآن، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1984م.  
المبرد، محمد بن يزيد  
المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1985م.  
النحاس، أحمد بن محمد  
إعراب القرآن، تحقيق: زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1988م.  
هشام، جمال الدين (ابن هشام)  
مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الفكر، بيروت، ط2، 1985م.  
التهانوي، محمد علي  
كشاف اصطلاحات الفنون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1996م.  
اللبدي، أحمد  
معجم المصطلحات النحوية والصرفية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2007م.